بعد قراءته الأولى في مجلس النواب .. حراك واسع لتعديله

مـدونـون وناشـطـون يـحـذرون مـن قـانـون جـرائـم المعلـومـاتـيـة

□ الديوانية / تحسين الزركاني

صداقة غريبة جمعت بين الحقوقي ذو الفقار هادي (28 عاما) من مدينة الديوانية، وبحر جاسم (23 عاما) من مدينة كركوك، كانت بدايتها في عالم افتراضي، بموقع التواصل الاجتماعي الـ"فيس بوك" قبل عام، وما ان تحقق لقاؤهم الأول على ارض الواقع، في محافظة السليمانية بالمؤتمر الاول للمدونين العراقيين، حتى بدأت مخاوفهم تزداد من ان تنتهي تلك الصداقة، أو ينتهي التواصل بينهما بسبب بعد المسافة، جراء القوانين والتشريعات البرلمانية، التي تجرم مستخدمي شبكات الانترنت والمدونين، ومنها قانون جرائم المعلوماتية الذي كانت قراءته الاولى في مجلس النواب العراقي في العام الماضي.

حراك واسع

وقال ذو الفقار لـ"المدى" إن "حراكا واسعا شهدته محافظة الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد)، قاده مدونون وناشطون في مواقع التواصل الاجتماعية، بعد الاعلان رسميا عن تأسيس أول شبكة عراقية للإعلام الاجتماعي، في المؤتمر الاول للمدونين العراقيين في السليمانية، للتنسيق مع نواب وحقوقيين وأكاديميين وقضاة وناشطين، أملا في تعديل بعض الفقرات التي تضمنها القانون".

وأضاف ان "أعضاء الشبكة العراقية في الديوانية وبإسناد من زملائنا من باقي المحافظات خاصة بغداد وكركوك، اوشكنا على انهاء الاستعدادات لعقد ندوة نقاشية مع أعضاء مجلس النواب وحقوقيين وقضاة وناشطين، لتعديل بعض فقرات القانون".

وأشار إلى انه "لا ضمانة في تحقيق حلم تعديل بعض الفقرات، التي تتعارض مع حقوق الانسان الدولية، او التي نص عليها الدستور العراقي، لكن اعتقد بشكل يقترب الى الجزم، ان التفاعل سيكون سنة حسنة، وحافزاً رائعاً، سيدفع مختلف الفئات التي تتعرض الى اي قانون، لتتبع هذه الطريقة الحضارية والديمقراطية في التعبير عن الرأي، وايصال الصوت الى المشرّع عبر قنوات جديدة ومختلفة".

صداقات لا تعرف المذاهب

ورأى المدون بحر جاسم ان "علاقات صداقة رصينة تولدت مع كثير من المدونين والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، كونها ابتعدت عن الطائفية والمذهبية والمناطقية، وجعلت غايتها الوحيدة تضميد جراحات وطن حاول كثيرون تمزيقه بعدة مسميات، نبذ من خلالها الارهاب، او قمع الحريات والتعبير عن الرأي".

واستدرك ان "ما حققه المدوّنون ومستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال صفحاتهم، وزيادة اعداد الاصدقاء والزملاء المدونين، من كافة محافظات العراق، يعد من اهم النقاط، من خلال تطابق وجهات النظر التي يحاول المشرّع من خلال بعض فقرات قانون جرائم المعلوماتية كبحها، الامر الذي دعانا الى ان نتواصل مع بعضنا وننسق الجهود لاقامة ندوة مع المشرع والقاضي والحقوقي والمدون لنبين وجهات النظر والحقوق الدستورية، ومدى تأثير القانون على نشاطات المدونين والناشطين الذي ينشئون حساباتهم بأسماء صريحة مكشوفة وحقيقية".

ضعف الاقتصاد

فيما رأى كمال جمال وهو مدون ناشط من كركوك (٣٠عاما) ان "التأثير النفسي في محاربة حرية الأفراد الشخصية، والتأثير المعنوي على المدون الذي اعتاد التدوين سينعكس سلبا على حريته في التعبير عن رأيه، وسينتج عنه فقدان عدد هائل من مستخدمي مواقع التواصل وشبكات الانترنيت، مما يودي الى ضعف الاقتصاد الوطني، وتردي التنمية والتطوير في الكوادر البشرية التي تساهم في سرعة الأداء والإنجاز".

وأكد المدون عمر الهلالي (٢٤عاما) من كركوك "نجاح ندوة قانون جرائم المعلوماتية بالديوانية".

واشار الى ان "مدّوني كركوك ما يزالون يعملون خلال اجتماعاتهم على عقد جلسة حوار مع رئيس اللجنة القانونية النيابية في البرلمان العراقي خالد شواني لاطلاعه على القانون بشكل مفصل".

وبيّن ان "التحضيرات جارية لمناقشة قانون جرائم المعلوماتية ليُقدم لنا الدعم من داخل البرلمان العراقي لتعديل بعض فقرات القانون التي تتعارض مع الحقوق الدستورية والمواثيق الدولية".

بداية الطريق

اما عضو بورد الشبكة العراقية للإعلام الاجتماعي "S.M.٤.I.N" حيدر حمزوز (٢٤عاما) من بغداد فرأى إن "الندوة التي يتم التحضير اليها في محافظة الديوانية، كانت مقترحا منذ أكثر من عام، وبعد اعلان الشبكة بدأنا العمل على تحقيقها، لتكون صوتنا الذي نعمل على إيصاله بصورة سلمية إلى صنّاع القرار، لنبين لهم ضرورة إعادة النظر بهذا القانون، وأرى انها خطوة ستخلق نوعاً من الاطمئنان، بأن هناك جهات تتابع هذا القانون".

ولفت إلى ان "هذا الامر لا يعني أننا في بر الأمان، فمازال الطريق طويلا أمامنا، والعمل شاقا، فموضوع إعادة النظر بالقانون سيكون بيد المدونين والناشطين ومستخدمي الإنترنيت، الذين يؤمنون بحرية الرأي والتعبير على شبكات الإنترنيت".

وأكدت عضو بورد الشبكة العراقية للإعلام الاجتماعي دينا نجم الدين ان "القانون سيسهم في قطع العلاقات بين المدونين ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعية في حال اقراره بهذه الصيغة، وقد سعى اعضاء الشبكة لوضع تعديلات عليه بالتعاون مع الحقوقيين والأكاديميين، ونظمنا حملات لحماية الناشطين بضمن القانون بعد تعديله الذي نتمناه، لكي لا يضطر المدونون الى استخدام الطرق الخفية للالتفاف على القانون".

من جهة أخرى قال طيف قادر (٣٣ عاما) وهو احد المشاركين بالندوة من البصرة ان "عدد النواب المدعوين للندوة، لا يعكس بالضرورة موافقتهم على تغيير القانون، او قناعتهم بالفكرة، ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار التجاذبات السياسية في التأثير على صياغة الكثير من القوانين، من حيث الموافقة عليها او عدمها، وعليه لا يمكن لنا التفاؤل بالنتائج مسبقا، بل علينا الانتظار الى حين اعلان النتائج في مجلس النواب".

مصطلحات غير دقيقة

ومن الديوانية رأى المدون حبيب السعيدي (٤١عاما) ان "دواعي اقامة ندوة مناقشة قانون جرائم المعلومات ومناقشة فقرات القانون هامة جدا، حيث تعد مجحفة بحق مستخدمي الحاسوب والانترنت، ولا تتوافق الاحكام مع الجريمة التي صيغت لها العقوبات، فعقوبة المؤبد على استخدام او اتلاف برنامج او شيء مثلا، اراها مجحفة جدا، قد تتناسب مع إدارات صفحات الارهاب مثلا، والاكثر من ذلك ان تلك العقوبات معلقة على تحقق القصدية، والقصدية عامل ذاتي يعتمر في نفس المتهم لو صح الوصف، وهو ما يعني سهولة تلفيق مثل هذه القصدية لأي كان وبحسب المزاج".

وتابع ان "فقرات غامضة منها تكدير الامن العام او الاخلال بالنظام العام عبارات تمتاز بمطاطيتها، وجهوزية استعمالها ضد اي مستخدم للحاسوب او النت، وبحسب الاهواء، وهذا احد دواعي انعقاد الندوة لدراسة القانون وتحليله بشكل قانوني من خلال وجود الأكاديميين والسعي إلى محاولة تحقيق تعديل بعض فقراته".

فيما لفت الناشط حسن المشموري (٤٧ عاما) من الديوانية الى ان "سياقات تعديل مادة في القانون يحتاج الى (١١) نائبا، لتقديم مقترح أي قانون او تعديله، وعلى هذا الاساس بدأ العمل، بخطوات سابقة تم فيها التنسيق مع نواب الديوانية وبعض النواب من خارجها وقد تمت دعوة ما يقارب الـ(٣٠) نائبا أكدوا في اكثر من مرة حضورهم معنا في الندوة، ونحن نأمل ان يتمكنوا من تعديل مسودة القانون بعد قراءتها الاولى".

وتوقع المدون سليم الخليفاوي (٢٨ عاما) من الديوانية ان "المشاركين سيتمكنون من دمج التوصيات التي سيخرج بها المؤتمرون ضمن القانون لتعديل بعض فقراته وهذا يعتمد على أمرين مهمين هما: قيمة وأهمية التوصيات التي سيخرج بها المؤتمرون، وعدد النواب الذين سيحضرون الندوة والذين ستقع عليهم مسؤولية المطالبة بتعديل بعض فقرات القانون".

تصفية حسابات

وأكد المدون باسم الجابري أن "معظم الساسة يستخدمون الآخرين ساحة لتصفية حساباتهم، ونتمنى ان لا يكون قانون جرائم المعلوماتية سلاحا بيد جهة، لتنال من جهة اخرى، ونأمل ان يتفهم النواب عُظم الكارثة التي ستنزل بحرية الرأي والتعبير، في حال اقرار القانون بصورته الحالية ، كما نتمنى ان يتفهم البرلمانيون ان اقرار قانون فيه هذا الكم من الخروقات لحقوق الانسان وحرية التعبير، سينعكس سلبا على سير العملية السياسية والديمقراطية، التي يتغنى بها معظمهم في خطاباتهم وطروحاتهم واعلاناتهم الانتخابية".

وزاد "املنا كبير ببعض المنصفين منهم ومن يعي خطورة ما يتضمنه قانون جرائم المعلوماتية، ليكونوا عونا لأبنائهم واخوتهم من المدونين ومستخدمي الحاسوب في وضع قانون يضمن الامن والسلام وحرية الفكر والتعبير ويضمن حقوق الاخرين".

وكان مجلس الوزراء قد وافق بجلسته التاسعة عشرة في ٢٠١١/٤/١٩ على مشروع قانون جرائم المعلوماتية المدقق من قبل مجلس شورى الدولة واحاله الى مجلس النواب لقراءته والمصادقة عليه، استنادا الى احكام المادتين (٦١/ البند اولا) و(٨٠/البند ثانيا) من الدستور.

ويضم القانون (٣٣) مادة اعترضت على بعضها اكثر من (٤٣) منظمة دولية، لتعارضها مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، بعد حملة اطلقتها الشبكة العراقية للإعلام الاجتماعي "S.M.٤.I.N"مطلع العام الحالي.

المفتش العام لوزارة الكهرباء: "فشلنا" ...

□ المدى /غفران الحداد

القى المفتش العام في وزارة الكهرباء مسؤولية فشل وزارته في توفير الطاقة الكهربائية على الفساد المالي والاداري المستشري في الوزارة ما يشمل وزراء سابقين ، مؤكداً احالة ملف الوزير السابق رعد شلال الى هيئة النزاهة.

واعترف المفتش العام في وزارة الكهرباء علاء رسول بتقصير وزارته في توفير الطاقة الكهربائية ، واكد انها (الوزارة) فشلت في حل أزمة الكهرباء رغم مرور تسع سنوات على التغيير عام ٢٠٠٣".

وأضاف رسول في اتصال هاتفي مع "المدى" امس: "اكتشفنا الكثير من ملفات الفساد الاداري والمالي ، ففي العام الحالي وفرنا ٣ تريليون دينار عراقي كانت قد خصصت لتوقيع عقود وهمية ، وكشفنا سابقا سرقة الوقود في بارجات من البصرة بقيمة ٥ملايين دولار، فضلاً عن اكتشاف ملفات كثيرة قيد التحقيق".

وتابع رسول: "أحلنا الى هيئة النزاهة ملف الوزير السابق رعد شلاش ومسؤولين آخرين مطلوبين للقضاء لتوقيعهم على عقود وهمية ونترك الامر للقضاء العراقي ليتولى الحكم فيها".

وحول تكرار سفره كمفتش عام في الوزارة الى خارج العراق ، ويفترض عمله في الداخل لمراقبة عمل الوزارة، قال: "بالنسبة لي في بعض الاحيان أسافر اذا كان ذلك يستوجب توقيع عقود كبرى ، وهذه لا تحصل دائما باستثناء سفرة شخصية لي قبل شهرين أخذت اجازة لمدة عشرة ايام ولا اعرف سبب الايفادات و السفرات لبعض المفتشين في الوزارات الأخرى".

وبشأن العقود الجديدة التي ابرمتها الوزارة قال "وقعنا عقوداً مع شركة أوراسكوم المصرية لتنفيذ محطة توليد في بيجي وشاركنا بوضع آلية لتأهيل الشركات قبل التعاقد معها ، بالاضافة الى تعيين عشرة مهندسين من وزارة الصناعة على ملاك مكتب المفتش العام وكلفنا كل واحد منهم بمتابعة المشاريع".

وكانت وزارة الكهرباء اعلنت في وقت سابق أن أزمة الطاقة الكهربائية ستنتهي مطلع العام المقبل ٢٠١٣، مشيرة الى استمرارها بتنفيذ المشاريع لتصل إلى مرحلة التصدير مستقبلا، بحسب بيان للوزارة.

وقال وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان الجميلي في بيان سابق إن "الوزارة تعمل ومن الآن بخطة جديدة لصيف عام ٢٠١٣ تشمل تأهيل المحطات القديمة وانجاز المشاريع الجديدة ، وستستمر في تنفيذ المشاريع على جميع مستويات الإنتاج والتوزيع والنقل لتصل إلى مرحلة تصدير الطاقة الكهربائية مستقبلا".

الديوانية تهدد بإعلان المحافظة إقليما وواسط تعلن تأييدها لإقامته في الجنوب

□ بغداد / المدى

أعلن مجلس محافظة واسط، امس الأربعاء، عن تأييده لمشروع إقامة إقليم في جنوب العراق، مؤكدا أن تشكيل إقليم الجنوب إجراء دستوري وقانوني، فيما طالب بإنصاف المحافظة.

وقال رئيس المجلس محمود عبد الرضا في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس محافظة واسط يؤيد مشروع إقامة إقليم الجنوب"، مؤكدا أن "الدعوة لتشكيل إقليم الجنوب إجراء دستوري وقانوني ستتبعه إجراءات أخرى من ضمنها قانون رقم ١٣ الخاص بتشكيل الإقليم".

ويختص القانون رقم ١٣ الذي شرعه مجلس النواب سنة ٢٠٠٨، بتحديد الآليات والإجراءات التنفيذية التي يجب اتباعها عند محاولة تشكيل أي إقليم، وتنص الفقرة باء من المادة الثالثة منه، على أن "مجلس الوزراء يكلف المفوضية العليا للانتخابات خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوما من تقديم الطلب باتخاذ إجراءات الاستفتاء ضمن الإقليم المراد تكوينه"، وبعد ذلك تقوم المفوضية بتنفيذ الاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من موعد تكليفها من قبل مجلس الوزراء. وأضاف عبد الرضا أن "محافظة واسط هي أولى المحافظات العراقية التي سعت إلى إعلان الإقليم بعد أن وقع ١٣ عضوا في مجلس المحافظة في مطلع العام الماضي ٢٠١١ على هذا المشروع"، مشيرا إلى أن "مجلس المحافظة لم يرفع التواقيع حينها إلى الحكومة المركزية من اجل فسح المجال أمام الجماهير لإنضاج واستيعاب الفكرة".

وطالب رئيس مجلس محافظة واسط بـ"إنصاف محافظة واسط وإعطائها نفس الاستحقاقات المتوفرة لدى المحافظات العراقية الأخرى".

وكانت رئاسة مجلس البصرة هددت، الاثنين الماضي ٢٨ أيار ٢٠١٢، بتفعيل إجراءات تحويل المحافظة إلى إقليم في حال سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي، داعية مجالس المحافظات الجنوبية إلى حضور اجتماع طارئ للاتفاق على موقف موحد من الأزمة السياسية.

وفي سياق آخر دعا رئيس مجلس محافظة واسط جميع الكتل السياسية إلى "اللجوء إلى الحوار دون تغييب أي كتلة والاتفاق وفق الدستور الذي صوت عليه الشعب للخروج من الأزمة الحالية"، مؤكدا أن "الأزمة السياسية لا تحل بالتراشق الإعلامي والصراع فيما بينهم".

من جانبه هدد مجلس محافظة الديوانية، امس الأربعاء، بالسعي لتشكيل أقاليم محافظات وسط وجنوب العراق في حال الإصرار على سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي، فيما طالب بإرجاع عائدات إقليم كردستان من النفط والمنافذ الحدودية الى ميزانية الدولة وتوزيعها على المحافظات الأخرى.

وقال رئيس المجلس جبير الجبوري في حديث لـ"لسومرية نيوز"، إن "محافظات وسط وجنوب العراق ستسعى الى تشكيل أقاليم في حال إصرار بعض الكتل على سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي".

وأشار الجبوري إلى أن "سحب الثقة من المالكي سيعيد العراق الى المربع الأول ما يتطلب من الحكومات المحلية إعلان أقاليمها للحفاظ على المنجزات التي تحققت خلال السنوات الماضية في المحافظات".

جلسة رئاسة الوزراء المقبلة في تكريت

□ بغداد / المدى

كشف محافظ صلاح الدين احمد عبد الله عبد، امس الأربعاء، أن جلسة مجلس الوزراء المقبلة ستعقد في مدينة تكريت، مشيرا إلى أن المعاناة والتهميش الذي تتعرض له المحافظة تستدعي عقد الجلسة فيها، فيما حذر من تظاهرات ستزحف إلى بغداد في حال لم تعقد اجتماعات السياسيين في بغداد.

وقال عبد في مؤتمر صحافي عقده، امس، على هامش لقائه شيوخ ووجهاء عشائر المحافظة، وحضرته "المدى"، إن "جلسة مجلس الوزراء المقبلة ستعقد في مدينة تكريت"، مبينا أن "صلاح الدين أولى المحافظات التي طالبت بأن يكون اجتماع مجلس الوزراء فيها".

وأضاف عبد أن "هناك أسبقيات وأولويات بحسب المحافظات حالت دون عقد جلسة مجلس الوزراء في تكريت"، مشيرا إلى أن "هناك حجما كبيرا من المعاناة والتهميش والغبن الذي تتعرض له صلاح الدين تستدعي عقد جلسة لمجلس الوزراء فيها".

وشهدت محافظة نينوى، اول من امس الثلاثاء ٢٩ أيار عقد ثالث جلسة لمجلس الوزراء برئاسة رئيس الحكومة نوري المالكي بعد محافظتي كركوك والبصرة، في ظل أزمة سياسية تشهدها البلاد.

على صعيد آخر حذر محافظ صلاح الدين من "تظاهرات ستزحف إلى بغداد في حال عدم عقد اجتماعات السياسيين جميعا في بغداد حصرا"، مشيرا إلى أن "التظاهرات التي خرجت، اليوم، تمثل إنذارا للقادة السياسيين إذا لم يتوصلوا لحلول بأسرع وقت والخروج من الأزمة القائمة".

وتظاهر العشرات من أهالي محافظة صلاح الدين، امس الأربعاء ٣٠ أيار الجاري للتنديد بالاجتماعات التي يعقدها القادة السياسيون في أربيل، معبرين عن رفضهم لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، فيما طالبوا بتمثيل للمحافظة في المؤتمر الوطني المرتقب.

وكانت النائبة عن التحالف الوطني منى العميري، امس الاربعاء قد دعت، مجلس الوزراء الى عقد جلسته المقبلة في محافظة ديالى للاسهام في حل جميع المشاكل العالقة والنهوض بملفات الخدمات والاعمار.

وقالت العميري في تصريح صحفي اننا "ندعو مجلس الوزراء الى ان تكون جلسته الرسمية المقبلة في محافظة ديالى من اجل الوقوف على طبيعة المشاكل العالقة والاسهام في اتخاذ القرارات المناسبة حيالها مما يسهم في حلها والنهوض بالعديد من الملفات الهامة ولعل ابرزها الخدمات والاعمار.